دروس التجربة الأندونيسية في توظيف الدبلوماسية من أجل تعزيز التنويع الاقتصادي: دراسة في مقاربة المشروع الإطار لتسريع وتوسيع التنمية الاقتصادية في اندونيسيا (2011-2025)

طالبة الدكتوراه/ آمال خالي
المدرسة العليا للعلوم السياسية الجزائر

❖❖❖❖❖❖❖

ملخص:

إن ما تزخر به إندونيسيا من موارد وثروات مادية وبشرية لم يغنها عن السعي، منذ ثمانينات القرن الماضي، إلى التخلص من نظامها الاقتصادي الريعي فكان من أولويات سياساتها الاقتصادية تحقيق التنمية وبلوغ التنويع الاقتصادي، وبالفعل استطاعت إندونيسيا أن تنتقل من دولة مصدرة للمواد الأولية إلى واحدة من أكبر الاقتصاديات الصاعدة وأكثرها تنوعا ومناعة في مواجهة الأزمات الاقتصادية. ولا تزال إندونيسيا تسعى إلى تعزيز هذه المكاسب من خلال المشروع الإطار لتسريع وتوسيع التنمية الاقتصادية (2011-2025) بوصفه جزءا من مشروع تنموي وطني متكامل، كما عمدت إلى مصاحبة المشروع باستراتيجية دبلوماسية متناسقة في خدمة الأهداف الاقتصادية وعلى رأسها التنويع الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: الدبلوماسية الاقتصادية، التنويع الاقتصادي، الاستراتيجية.

Abstract:

Despite its wealth and abundant material and human resources, Indonesia has not stopped trying since the 1980s to get rid of its rent-based system, and one of the priorities of its economic policies was achieving development and economic diversification, indeed, Indonesia has been able to move from an exporter of raw materials to one of the largest economies in the world, and the most powerful in facing economic crises.

Indonesia is still seeking to strengthen these gains through its Master Plan for Acceleration and Expansion of Economic Development (2011-2025) as part of an integrated national development project, the master plan has also been accompanied by a coherent diplomatic strategy to serve economic objectives, primarily economic diversification.

Key words: *Economic Diplomacy, Economic diversification strategy.*

مقدمة:

اتسمت التجربة الاقتصادية الاندونيسية بمرورها بعدة مراحل تحولت خلالها من اقتصاد حساس وهش نتيجة طابعه الريعي إلى أقل الاقتصاديات تأثرا بالأزمات الاقتصادية الدولية والإقليمية، كما انضمت إلى نادي الدول الصاعدة كرابع أكبر اقتصاد في آسيا بعد الصين واليابان وكوريا الجنوبية وسادس عشر أكبر اقتصاد في العالم، سنة 2016. إن ثراء إندونيسيا من حيث الموارد المادية والبشرية لا يفسر ارتقاءها إلى مصاف الدول الصاعدة بقدر ما تفسره طريقة توظيف هذه الموارد لبلوغ التنمية الاقتصادية والخروج من التبعية الريعية، ولتعزيز هذا الإنجاز وضعت إندونيسيا مشروعها الإطار لتسريع وتنويع التنمية الاقتصادية[1] MP3EI الذي يندرج في إطار مخطط شامل للتنمية الوطنية. يهدف المشروع إلى رفع تحدي المحافظة على نسب نمو عالية تتراوح بين 7% و9% ما من شأنه أن يضمن بقاء إندونيسيا في قائمة أكبر عشر اقتصاديات عالميا.

يضع المشروع التنويع الاقتصادي في هرم أهدافه، هو ما نستشفه بوقوعه على ثمانية ميادين أساسية متمثلة فيكل من الزراعة، استغلال المناجم، الطاقة، الصناعة، القطاع البحري، الإعلام والاتصال، وتطوير القطاعات الاستراتيجية، وتشمل هذه الميادين بدورها اثنين وعشرين نشاطا اقتصاديا؛ كما يبرز هدف التنويع من خلال المشروع في السعي إلى تحقيق توازن النمو بين غرب إندونيسيا وشرقها وتقوية الاتصال بينها وذلك من خلال استقطاب المشاريع إلى كل منطقة بما يتماشى ومقوماتها الاقتصادية[2]. وتوظف أندونيسيا في سبيل بلوغ وتعزيز أهداف المشروع ومن بينها التنويع الاقتصادي عدة أدوات ومن أبرزها أداة الدبلوماسية الاقتصادية، فكيف استطاعت إندونيسيا توظيف الدبلوماسية الاقتصادية من أجل تعزيز التنوع الاقتصادي في ظل المشروع الإطار لتسريع وتوسيع التنمية الاقتصادية

نناقش في هذه الدراسة مدى صحة فرضية ارتباط توظيف إندونيسيا للدبلوماسية من أجل تعزيز التنويع الاقتصادي في إطار تطبيق المشروع الإطار لتسريع وتوسيع التنمية الاقتصادية بمتغيري وضوح الاستراتيجية الاقتصادية وملاءمة الأداة الدبلوماسية.

للإجابة عن الإشكالية المطروحة نتبع الخطة التالية:

المحور الأول: مقومات ومؤشرات التنويع الاقتصادي في إندونيسيا.

المحور الثاني: المقاربة الإندونيسية للدبلوماسية الاقتصادية.

المحور الثالث: مجالات نشاط الدبلوماسية لتعزيز التنوع الاقتصادي في ظل المشروع الإطار.

تنصب دراستنا على الفترة الزمنية بين 2016/2011 وهذا تأسيسا على تاريخ إطلاق المشروع الإطار لتسريع وتوسيع التنمية الاقتصادية في اندونيسيا، وهي الفترة المتضمنة للإعلان عن الاستراتيجية الدبلوماسية المرافقة له، كما تركز الدراسة على إندونيسيا مكانا، غير أن هذا التحديد لا يمنع من الرجوع إلى كل معطى يوضح واقع الاقتصاد الاندونيسي زمانا ومكانا.

لدراسة الموضوع نوظف منهجا كميا لقراءة مختلف المؤشرات الدالة على درجة بلوغ التنويع الاقتصاد الاندونيسي واتجاهه، كما نوظف مقاربة وصفية تحليلية لمختلف الوثائق والآليات المنتهجة

لتعزيز السياسة الاقتصادية وتطبيق الاستراتيجية الدبلوماسية محل الدراسة، مع التوظيف الضمني للمنهج المقارن لمعرفة مدى توافق هذين الأخيرين.

المحور الأول

مقومات ومؤشرات التنويع الاقتصادي في إندونيسيا

أولا- مفهوم التنويع الاقتصادي ومؤشرات قياسه:

قبل الخوض في تحليل تجربة التنويع الاقتصادي الإندونيسية لا بد من وضع تعريف إجرائي للظاهرة. نقصد بالتنويع الاقتصادي تلك العملية التي تهدف إلى خلق قطاعات جديدة مولدة للدخل بحيث ينخفض الاعتماد الكلي على إيرادات القطاع الرئيس في الاقتصاد. ويعرف التنويع الاقتصادي في حالة الدول النفطية على انه "استخدام أموال النفط لخلق قاعدة دائمة لاقتصاد ما بعد النفط من خلال إقامة الصناعات الثقيلة وتطوير البنى التحتية والاستثمار في المجالات ذات الإنتاج الحقيقي"،[3] وما يقال عن استخدام عوائد النفط ينسحب إلى عوائد سائر الموارد الأولية وكل مصدر للريع.

يهدف التنويع الاقتصادي بشكل عام إلى تحقيق التنمية الاقتصادية بشكل أكثر توازنا، ديمومة وأمانا، من خلال بلوغ مقاصد عديدة أبرزها تقليل المخاطر الاستثمارية وهذا عن طريق توزيع الاستثمارات على عدد كبير من الأنشطة الاقتصادية، وتقليل المخاطر الناجمة عن انخفاض حصيلة الصادرات نتيجة اعتماد الدولة على تصدير منتج واحد أو عدد محدود من المنتجات، إضافة إلى زيادة إنتاجية رأس المال البشري من خلال توفير فرص العمل وتنويعها ورفع معدلات التبادل التجاري نتيجة توزيع مخاطر انخفاض الرقم القياسي لأسعار الصادرات على عدد كبير من السلع والخدمات، كما يساعد التنويع الاقتصادي في توليد فرص عمل جديدة ومن ثم ارتفاع دخول عوائد عناصر الإنتاج، وهو ما يسمح برفع القيمة المضافة المتولدة قطاعيا ومحليا[4].كما يرتبط التنويع الاقتصادي ارتباطا مباشرابالتنمية المستدامة، حيث يعتبر ضعف التنويع الاقتصادي أحد أهم أسباب تقلب معدلات النمو الاقتصادي في العديد من الدول الفقيرة، وذلك لاعتماد هذه الدول في إنتاجها وصادراتها على عدد قليل من المنتجات الأمر الذي يعرض اقتصادياتها لصدمات متكررة[5].

إن المؤشرات الدالة على التنويع الاقتصادي مختلفة نركز في ما يلي على المؤشرات المتعلقة بالخروج من الاقتصاد الريعي وأهمها[6]:

- معدل ودرجة التغير الهيكلي اللذان تدل عليهما النسبة المئوية لإسهام القطاعات المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي، إضافة إلى زيادة أو انخفاض إسهام هذه القطاعات مع الزمن وقياس معدلات النمو الحقيقية للناتج المحلي الإجمالي حسب القطاع.
- درجة عدم استقرار الناتج المحلي الإجمالي وعلاقتها بعدم استقرار سعرا لنفط، باعتبار أن من أهداف التنويع الحد من خاصية عدم الاستقرار.

- تطور إيرادات النفط والغاز كنسبة من مجموع إيرادات الحكومة لقياس مدى تقليل الاعتماد على إيرادات النفط، وبمفهوم التضاد يمكن توظيف مؤشر وتيرة اتساع قاعدة الإيرادات غير النفطية على مر الزمن.
- نسبة الصادرات غير النفطية إلى مجموع الصادرات والعناصر المكونة للصادرات غير النفطية.
- تطور إجمالي العمالة بمجملها ثم حسب القطاع لتقدير تغيرات التكوين القطاعي للناتج المحلي الإجمالي.

بعد الاستعراض الوجيز لبعض مؤشرات القياس، نتطرق إلى أهمية الموارد الأولية التي تملكها إندونيسيا وتؤهلها لخوض تجربة التنويع الاقتصادي، كما نبرز بعض المؤشرات الدالة على التقدم المحرز في هذا المجال.

ثانيا- التنويع الاقتصادي في إندونيسيا: المقومات والمؤشرات:

تملك إندونيسيا ثروة من الموارد الأولوية والبشرية تؤهلها لتنويع اقتصادها. بلغ عدد سكان إندونيسيا252.8 مليون نسمة حسب تقديرات سنة 2016، لتكون بذلك رابع أكبر بلد من حيث الساكنة، يتوزع وبشكل غير متساو على خامس عشر أكبر إقليم عالمي بمساحة إجمالية مقدرة ب1.9 مليون كيلومتر مربعا متكونا من أكثر من 17508 جزيرة، 29%من إجمالها هي مساحة زراعية، تضاف إلى إقليم مائي مقدر ب 6.2 مليون كيلومتر مربع، كما تتوفر إندونيسيا على ثالث غطاء نباتي عالمي يمثل 52 % من المساحة الإجمالية للبلد.

تزخر إندونيسيا بالموارد الأولية، فهي أول مصدر عالمي للفحم والنيكل، بلد مصدر للذهب، الزنك والنحاس، هي من أكبر منتجي ومصدري زيت النخيل، ثاني منتج للمطاط والقهوة وأدوات الصيد، كما تحوز لوحدها على 40% من الاحتياطي العالمي للطاقة الحرارية، وتحتل المواد الأولية (ومن بينها المحروقات من نفط وغاز) المراكز الخمس الأولى في قائمة المواد المصدرة لإندونيسيا[7].

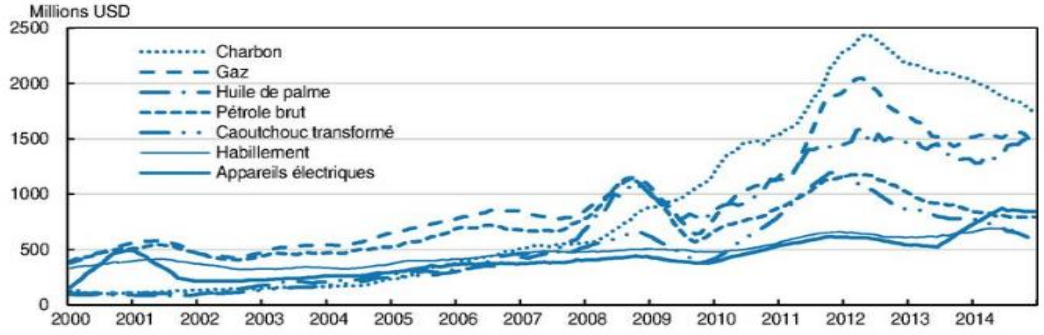

شكل يمثل المواد الأساسية المصدرة من طرف أندونيسيا و ارتفاع أسعارها في الأسواق الدولية.

Organisation de coopération et développement économique, les études économiques de l'OCD E:Indonésie 2015. P: 111.

يساهم البترول والغاز في اندونيسيا تقليديا إسهاما كبيرا في موارد الاقتصاد المحلي من خلال عائدات الصادرات في احتياطيات النقد الأجنبي. بيد أن نسبة هذه المساهمة في انخفاض خلال العقود الماضية:حيث يمثل الموردان في الوقت الراهن حوالي 13 % من الإيرادات المحلية (في عام 1990 كان هذا الرقم 40%)، وتعزم إندونيسيا خفض نسبة اعتمادها على واردات النفط من 50% سنة 2011 إلى 23% سنة 2025 فيما تراهن على رفع الاعتماد على الطاقات المتجددة من 6% إلى 26% في المدة نفسها[8].

والحقيقة أن تراجع إسهام عائدات النفط في الاقتصاد الاندونيسي لا يرتبط بإرادة إندونيسيا في تنويع اقتصادها فحسب، بل يرتبط كذلك بمتغيرات موضوعية. حيث سجلت إندونيسيا، ابتداء من التسعينات، ضعفا في استكشاف الآبار والذي يعزى كذلك إلى ارتفاع تكلفة الاستثمارات في هذا القطاع، كما تزامن هذا الانخفاض في الإنتاج مع زيادة الطلب المحلى بسبب تزايد السكان والطبقة الوسطى وكذا متطلبات النمو الاقتصادي الأمر الذي أدى إلى زيادة الطلب الداخلي على الوقود. فتحولت اندونيسيا بذلك من دولة مصدرة إلى دولة مستوردة للنفط بدء من عام 2004 حيث تستورد حاليا حوالي 350 ألف برميل إلى 50 ألف برميل في اليوم، ويعتبر هذا أحد أسباب إنهاء عضويتها طويلة الأجل (1962-2008، ثم 2015/-2016) في منظمة الدول المصدرة للنفط[9].

السنوات	015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	007	2006
تطور إنتاج النفط	825	852	882	918	942	1,003	990	1,003	972	996
تطور استهلاك النفط	1,628	1,676	1,643	1,631	1,589	1,402	1,297	1,287	1,318	1,244

جدول يمثل تطور إنتاج النفط واستهلاكه في اندونيسيا من 2006 إلى 2015: ألف برميل يوميا
.BP StatisticalReview of World Energy 2016 and SKKMigas

وعليه، استطاعت اندونيسيا أن تحقق خطوات عديدة على مسار التنويع الاقتصادي، وإعمالا لمؤشري إسهام القطاعات في الناتج المحلي الخام وتطور إجمالي العمالة حسب القطاع، نستشهد بالمعطيات المتوفرة كالتالي: مثل قطاع المواد الأولية سنة 2014 نسبة 14.3% من الناتج المحلي الخام فيما استوعب 35% من اليد العاملة، كما مثل قطاع الصناعة 45% من ثروة البلد و20% من نسبة العمالة، وتلاها قطاع الخدمات بنسبة 41% و45% من اليد العمالة،[10] ويمثل الجدول أدناه تطور نسبة مشاركة قطاع الخدمات، الصناعة والبناء، الموارد الطبيعية في الناتج المحلي الخام GDP Gross domestic Product.

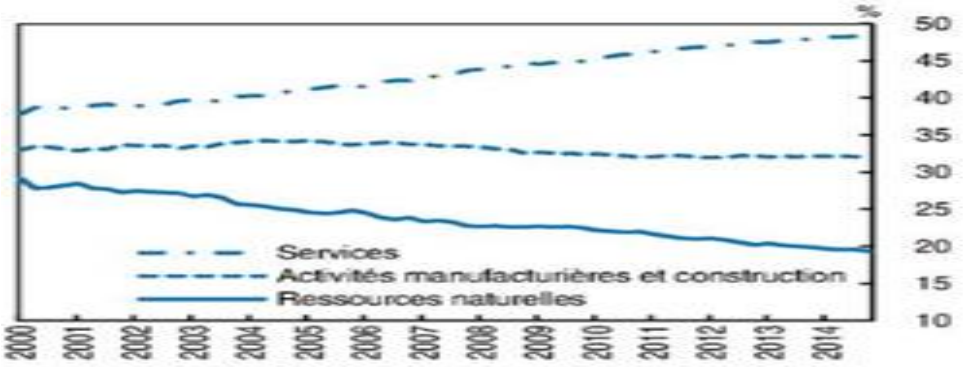

.Organisation de coopération et développement économique, op.cit

يعود الإقلاع الاقتصادي لإندونيسيا إلى ثمانينات القرن الماضي، وتعلق نجاحه باستغلال الثروة البترولية والموارد الطبيعية لتنويع الاقتصاد والسماح بتطوير قطاع الصناعة، لاسيما النسيج والملابس الجاهزة. إلا أن ذلك لم يحصن إندونيسيا من أن تكون أكثر دول منطقة جنوب آسيا تضررا جراء الأزمة الاقتصادية 1998/1997، الأمر الذي يعود إلى جملة من الأسباب لعل أبرزها الانفتاح السريع وغير المدروس على النظام المالي المعولم[11].كما تعزو بعض التحاليل الانتكاسة الاقتصادية لإندونيسيا إلى فساد حكم "سوهارتو" الذي فتح الباب على مصراعيه للمستثمرين الأجانب الذين استغلوا الثغرات القانونية لصالحهم ما حول إندونيسيا إلى أكثر البيئات احتضانا للشركات الأجنبية المتعددة الجنسيات في العالم، لذا يمكن ربط بداية الإصلاح السياسي والاقتصادي في إندونيسيا بسنة 1997، تاريخ تنحية سوهارتو عن الحكم، حيث تشهد ومنذ سنة 2000 رجوعا إلى نسب نمو مرتفعة كما أثبتت حصانة اقتصادها بدليل قدرتها على تخطي آثار الأزمة الاقتصادية 2012 أين تمكنت من تحقيق نسبة نمو تقارب 6%[12].ورغم كون إندونيسيا من أقل الدول تأثرا بالأزمة في المنطقة إلا أنها جندت كافة قدراتها الاقتصادية لتفادي تراجع النمو الذي يعود إلى تراجع النشاط الاقتصادي الدولي وخاصة نسب النمو لدى الشريك الاقتصادي الأول المتمثل في الصين، وهذا من خلال المشروع الإطار والاستراتيجية الدبلوماسية المرافقة.

المحور الثاني

المقاربة الإندونيسية للدبلوماسية الاقتصادية

يقترح الاقتصادي المغربي " ظفير أمين " تعريفا للدبلوماسية الاقتصادية على أنها " استخدام الجهاز الدبلوماسي لخدمة التنافسية الدولية والوطنية للدولة لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية ولزيادة القوة الاقتصادية "[13].

وتعرف الدبلوماسية الاقتصادية بجملة المهام التي ترجع للتمثيليات الدبلوماسية والقنصلية من أجل مساندة الجهود الرامية إلى بعث الاقتصاد، وتلك الجهود التي تبذلها الحكومة والأجهزة العمومية لترقية الاقتصاد من خلال عملها (كهمزة وصل) بين الفواعل الاقتصادية الوطنية الخاصة والفواعل

المقيمة في الدولة المستقبلة، من أجل إيجاد أسواق جديدة للسلع الصناعية وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة "[14].

تحظى الدبلوماسية الاقتصادية بأهمية بالغة لدى الحكومة الإندونيسية التي صنفتها[15] كإحدى المواضيع الأربعة الأساسية للدولة إلى جانب حماية الإقليم، حماية الوحدة القانونية والوطنية وتعزيز دور إندونيسيا على الساحة الدولية.

كما ترتبط الدبلوماسية الاقتصادية في المفهوم الاندونيسي بالتنمية المستدامة، حيث جاء على لسان الرئيس جوكويوي دودو Jokowi Widodo: "إن شحذ الجهود الدبلوماسية تقع على عاتق كل دبلوماسي حتى يحصد ثمارها المواطنون الإندونيسيون"[16].

لا يمكن فصل المقاربة الإندونيسية للدبلوماسية الاقتصادية عن إدراكها لأهمية التعاون الدولي والإقليمي. حيث تولي إندونيسيا أهمية بالغة لتعزيز العلاقات وتطوير التعاون مع شركاءها الاقتصاديين[17]، وهذا مع مراعاة المصالح الوطنية الإندونيسية والحفاظ على دورها في الاقتصاد الدولي الناشئ من خلال استغلال مختلف الأطر الثنائية والمتعددة الأطراف: الإقليمية والدولية[18].

يركز النشاط الدبلوماسي الاندونيسي على أعضاء رابطة دول جنوب شرقي آسيا " الآسيان " كأبرز الشركاء الاقتصاديين على المستوى الإقليمي، حيث تحولت الرابطة منذ 2015/12/31 إلى مجموعة اقتصادية تمثل المحيط الآمن والمزدهر لإندونيسيا، كما تمثل سوقا كبيرا للصادرات الإندونيسية يضم 613 مليون نسمة،[19]كما تعمل الدبلوماسية الإندونيسية لتحقيق هدف التنمية والتعاون بين الآسيان وكل من الصين، اليابان وكوريا الجنوبية في إطار التعاون الثلاثي، ثم من خلال تعزيز الشراكات بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي تحت شعار تحسين الشراكة من أجل الرخاء، وهذا من خلال الأطر التعددية كمجموعة العشرون، مجموعة 77 والصين والمنظمة العالمية للتجارة، وغيرها من الأطر[20].

على المستوى الثنائي، تعتبر الصين أول زبون تجاري للمواد الطاقوية الإندونيسية، يليها كل من كوريا الجنوبية واليابان المرتبطتان على غرار الصين واستراليا وغيرهم باتفاقية تجارة حرة، ثم الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي كرابع وخامس شركاء اقتصاديين على التوالي،[21] لذا تؤكد الاستراتيجية الإندونيسية على المحافظة على أهمية التعاملات الاقتصادية وتوثيقها.

على المستوى المؤسساتي، أدى وضوح المقاربة الإندونيسية للدبلوماسية الاقتصادية إلى المبادرة بالتنسيق بين الوزارات المعنية بالقضايا الاقتصادية والمؤسسات والإدارات المحلية ذات العلاقة في سبيل ضمان أداء متكامل من خلال وضع برامج لتعزيز التآزر فيما بين الوكالات الحكومية وكذا قطاع الأعمال والمصدرين. ويتدعم عمل الدبلوماسية الاقتصادية بتحسين القدرات التمثيلية للإدارة والمؤسسات، خاصة في مجال الإصلاحات الإدارية المحلية وتعديل هيكل وزارة الخارجية كي تتمكن من ترجمة التصور الإنمائي وتنفيذ المهام المسطرة لها في هذا المجال. ولمعالجة القضايا المتعلقة بنقص الشفافية الإدارية وصعوبة الإجراءات التنظيمية استحدثت الحكومة الإندونيسية، على المستوى المحلي ما يسمى " بالسقف الموحد للخدمة المتكاملة " the One-Roof Integrated Service (PTSP) الذي باشر عمله في جانفي 2015،

أما بغرض التنسيق على المستوى الخارجي فتم استحداث " هيئة تنسيق الاستثمارات BKPM " Badan Koordinasi Penanaman Modal " " حيث يقع على عاتق الممثلين الدبلوماسيين توفير المعلومة الدقيقة والموثوقة والمُحينة [22]، لتوضع تحت تصرف الهيئة، وفي هذا الإطار أشار وزير الخارجية الاندونيسي Retno L.P. Marsudi أن على الدبلوماسية الاقتصادية الإندونيسية أن تكون مستعدة لتقديم المعلومة كأول مصدر وبأقصى سرعة وفي أي مسالة تصب في المصلحة الوطنية، وبما يتماشى وأولويات المشروع الإطار.

ولا يقتصر توفير المعلومة على الدور الذي تلعبه التمثيليات لإبلاغ المتعامل الأجنبي بفرص الاستثمار في إندونيسياأو التبليغ عن فرص الاستثمار في الخارج لفائدة المتعاملين المحليين، بل تجتازه للمساعدة على تشخيص نقاط الضعف والغموض التي تعتري صورة الاقتصاد الاندونيسي والتي من شأنها تثبيط الاستثمار، كما تقوم البعثات بإعلام الهيئة بالاهتمامات الجادة للاستثمار في اندونيسيا من أجل أن تسهل هذه الأخيرة مهمة المستثمرين الأجانب.

يتقاسم مهمة تطوير التعاون الدولي عدة جهات رسمية هي مركز تنسيق التعاون الإنمائي، وزارة الخارجية، مديرية التعاون التقني، الوكالة الوطنية للتخطيط الإنمائي، مديرية التعاون الإنمائي الدولي، وتنصب جهودها إضافة إلى تسهيل التعاون على عدد من المشاكل والتحديات المشتركة مع باقي الدول ولا سيما دول الجوار مثل الأزمة الاقتصادية العالمية، أزمة الغذاء، تغير المناخ، تفشي الأمراض والتحديات الأمنية، وتنتهج هذه المؤسسات في مجال التعاون الإنمائي جملة من الأدوات على غرار البرامج التدريبية، زيادة القدرات وتطوير نظم المعلومات الخبراء، التنسيق مع بعض المؤسسات الشريكة في بلدان الجنوب وكذلك دول التعاون الثلاثي وخارجها على غرار التعاون مع معهد البنك الدولي، الوكالة اليابانية للتعاون الدولي، الوكالة الاسترالية للتنمية الدولية، ووكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة، وغيرها[23].

المحور الثالث

مجالات نشاط الدبلوماسية الاقتصادية لتعزيز التنوع الاقتصادي في ظل المشروع الإطار

تعمل إندونيسيا من خلال التمثيليات الدبلوماسية وإشراك كل الفواعل المعنية تحت شعار: "الكل معني" وهي الاستراتيجية الاندونيسية لترقية السياحة، التجارة والاستثمار "All-in promotion strategy, Trade, Tourism, and Investment (TTI)، ولأن مجالات نشاط الدبلوماسية الاقتصادية في ظل المشروع الإطار كثيرة ومتشابكة، ارتأينا التركيز على أهممها بما يتيح الوقوف على مدى ملائمة الأداة الدبلوماسية لتعزيز التنويع الاقتصادي في هذه المجالات الأربعة:

أولا- تشجيع وتنشيط التجارة:

يتعلق نشاط الدبلوماسية في الميدان التجاري بمفهوم الدبلوماسية التجارية التي تعتبر من أهم فروع الدبلوماسية الاقتصادية وتدل تعريفا على "عمل البعثات لدعم قطاع المال والأعمال للدولة الباعثة، وتسعى إلى تشجيع الاستثمارات الداخلية والخارجية زيادة على التجارة كما تعمل الدبلوماسية

التجارية على توفير المعلومات حول فرص التصدير والاستثمار والتنظيم والمساعدة على استضافة البعثات التجارية القادمة من الدولة الباعثة "[24].

يهدف المشروع الإطار إلى زيادة التنافسية الوطنية في تجارة السلع والخدمات وهذا عبر تنويع السلع والأسواق. أما بشأن تنويع السلع فقد حددت السياسة التجارية الخارجية لإندونيسيا في مرحلة أولى وعلى الفترة الممتدة ما بين 2019/2015 أهدافا أهمها بلوغ متوسط 11.6% نمو سنوي في المنتجات خارج النفط والغاز، بلوغ متوسط 3% متوسط الصادرات من الناتج المحلي الخام، تحقيق نسبة 65% كزيادة في حصص المنتجات الصناعية الموجهة للتصدير.

أما من حيث تنويع الأسواق، فقد وضعت اندونيسيا استراتيجية متكونة من أربعة أسس هي الحفاظ على أسواقها التجارية من خلال صيانة وتعزيز حصة المنتجات في أسواق التصدير الرئيسية؛ إنشاء أسواق جديدة عن طريق تعزيز الصادرات في الأسواق المتوقعة؛ تحديد فرص تصدير الخدمات والمنتجات المحتملة وتعزيز وتيسير التصدير والاستيراد لدعم القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية[25]. كما تتدعم هذه الاستراتيجية بقطاع الخدمات الذي يركز على ميادين ذات أولوية تمثل أساسا في القطاعات خارج النفط والغاز على غرار قطاع السياحة والمقاولة والبناء، وكذا قطاعات التوزيع واللوجستيك والمالية لتحسين سهولة التجارة والإنتاجية الصناعية.

ثانيا- تنمية الصادرات:

تقوم استراتيجية تنمية الصادرات على مدى ملاءمة هذه الأخيرة مع خصائص السوق وجهة التصدير، وتعتمد هذه الملاءمة بدورها على تحسين الذكاء التسويقي

استنادا على المعطيات المستقاة من البعثات الاندونيسية واعتبارها مدخلات تصب في تطوير المنتج، تحديد الاحتياجات من المعلومات عن المنتج، القيود التجارية، نظام الشبكات والتوزيع.

ثالثا- تحفيز وتشجيع الاستثمار الأجنبي:

اندونيسيا هي من أكثر الاقتصاديات استقرارا خلال فترة الأزمة العالمية. تتعزز هذه النتائج بتوقعات النمو وزيادة الدخل حسب القدرة الشرائية ومن المفترض أن يتضاعف معدل النمو 4 مرات زهاء 2020 حسب تقرير.Standard Chartered report[26]. ولأن فلسفة المشروع الإطار قائمة على تعزيز التنويع الاقتصادي الذي لا يتأتى إلا بتحسين مناخ الاستثمار ونمو الاستثمارات الخاصة[27] يقع على عاتق الدبلوماسيين مهمة جذب وتصيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة خاصة في القطاعات التي من شأنها خلق فرص العمل واستكشاف الفرص.

تراهن إندونيسيا لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة على استقرارها السياسي والإفادة بكونها إحدى أكبر الديمقراطيات في آسيا الباسيفيك. ورغم الانتقادات الموجهة لها من طرف دول منظمة التعاون الاقتصادي بشأن مناخ الاستثمار، تروج إندونيسيا من خلال دبلوماسية نشطة لتوفيرها الإطار القانوني المشجع للاستثمار من خلال المساواة بين المستثمر المحلي والأجنبي، وتبسيط إجراءات ترخيص

الاستثمار، تعديل قانون الاستثمار ليصبح أكثر ملاءمة لقطاع الأعمال، وتوفير حوافز ضريبية للصناعات كثيفة العمالة والموجهة للتصدير، وتوفرها بصفة عامة على مناخ استثمار ايجابي[28].

سهولة ممارسة أنشطة تجارية	بدء النشاط التجاري	استخراج رخصة البناء	الحصول على الكهرباء	تسجيل الملكية	الحصول على ائتمان	حماية المستثمرين الأقلية	تخليص الضرائب والرسومات	التجارة عبر الحدود	تنفيذ العقود	تسوية حالات الإعسار
91	151	116	49	118	62	70	104	108	166	76

جدول يمثل ترتيب إندونيسيا حسب مؤشرات مناخ الاستثمار: الترتيب على أساس 190 دولة، بحيث يمثل ارتفاع النقط تحسنا في مناخ الاستثمار.

وتركز الدبلوماسية الاقتصادية نشاطها في مجال الاستثمار على ثلاث أولويات:

1- تطوير الهياكل الأساسية والبنى التحتية:

استقطاب الاستثمارات بطريقة تغطي كافة المناطق والقطاعات، وهذا من أجل ربط جميع الجزر الأرخبيلية لتحسين الاتصال بين المدن والمناطق الريفية لتيسير حركة البضائع والأشخاص، وكذا التجارة الخارجية عن طريق تطوير وتحسين الموانئ المتوفرة فضلا عن إنشاء مناطق تنمية جديدة بالقرب من أعالي البحار.

2- تعزيز الأمن الطاقوي:

من خلال جذب الاستثمارات لإنشاء محطات جديدة لتوليد الكهرباء من الوقود الأحفوري، بالإضافة إلى الاستثمار في مصادر الطاقة النظيفة والمتجددة.

3- تعزيز الأمن الغذائي:

عبر الاستثمار في بناء السدود لبلوغ 25 سدا في 5 سنوات وكذلك إحياء وخلق 65 ألف هكتار من الري.

رابعا- قطاع السياحة:

لا يمكن فصل أندونيسيا عن السياحة[29]، حيث يمثل هذا القطاع 9.5% من الناتج المحلي الإجمالي كما يوظف هذا الأخير 1 من كل 11 عامل. رغم اجتذاب إندونيسيا لتسعة ملايين سائح سنة 2014 وتحقيقها ل 250 مليون دولار كعوائد للقطاع، إلا أنها تبقى متخلفة عن جارتها ماليزيا التي نجحت في اجتذاب 25 مليون سائح وهو الهدف الذي تنشده إندونيسيا في أفق 2025، وهذا برفع التحديات التي تواجه القطاع كتطوير المرافق السياحية والخدمات الصحية، تسهيل إجراءات الحصول على تأشيرات.. والترويج لهذه الانجازات باستخدام القنوات الإعلامية الدبلوماسية وغير الدبلوماسية، الرسمية وغير الرسمية.

خاتمة:

تبين من خلال الدراسة أن إندونيسيا قد قطعت أشواطا في مجال التنويع الاقتصادي وأن وعيها بضرورة تعزيز هذا المكسب قد توضح في ظرف الأزمة الاقتصادية العالمية وتجسد من خلال مشروع تسريع وتدعيم النمو الاقتصادي.

كما اتَّضح من خلال الدراسة توظيف إندونيسيا الكامل للأداة الدبلوماسية من أجل تحقيق أهداف المشروع الاقتصادي وتوصلنا إلى تبيان مدى ملائمة استراتيجية الدبلوماسية الاقتصادية لأهداف واستراتيجيات هذا الأخير. وعليه نصل إلى إثبات فرضية الدراسة الرابطة بين متغيري نجاح اندونيسيا في تنويع اقتصادها ووضوح استراتيجيتها الاقتصادية وملاءمة الأداة الدبلوماسية المستخدمة.

يقدم النموذج الاندونيسي جملة من القواعد العامة التي من شأنها زيادة مردودية الأداة الدبلوماسية ووضعها في خدمة تنويع الاقتصاد، نعدد من بينها ما يلي:

- ضرورة ضبط السياسات الاقتصادية وأهدافها للتمكن من ملاءمة الوسيلة الدبلوماسية.
- فعالية الدبلوماسية الاقتصادية مرتبطة بالظروف الداخلية وتحسين الإطار المؤسساتي والقانوني للاقتصاد الوطني ولا سيما قطاع الاستثمار بقدر ارتباطها بجودة الأداء الوظيفي للسلك الدبلوماسي.
- عدم فصل الدبلوماسية الاقتصادية عن الدبلوماسية العامة التي توظف لتحسين الصورة السياسية والثقافية للدولة من أجل توظيفها للترويج الاقتصادي لا سيما في مجال جذب الاستثمارات الأجنبية وخاصة في قطاع السياحة.
- تركيز النشاط الدبلوماسي على الشركاء الاقتصاديين الأساسيين الذين يمثلون المصالح الكبرى وعدم إهمال خلق علاقات اقتصادية جديدة من باب تنويع المعاملات الاقتصادية.
- التركيز على الإعلام الدبلوماسي وتطويره.

الهوامش:

(1) Coordinating Ministry for Economic Affairs, Masterplan for Acceleration and Expansion of Indonesia Economic Development 2011 – 2025. Jakarta: First Published, 2011.

(2) Ibid. p :24.

(3) حامد عبد الحسين الجبوري، التنويع الاقتصادي وأهميته للدول النفطية. مقال منشور على موقع: http://www.balagh.com/pages/tex.php?tid=11712، بتاريخ: 2016/10/30. اطلع عليه بتاريخ. 2017/01/10.

(4) عبد الغفار فاروق عبد الغفار، انخفاض أسعار النفط والتنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي. ورقة بحثية، منشورة على موقع https://www.academia.edu/10731146/

(5) يوسف خليفة اليوسف، الاقتصاد السياسي للنفط: رؤية عربية لتطوراته. مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان 2015، ص: 389،380.

(6) ضيف احمد، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر 2012/1989. جامعة الجزائر 03: أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، غير منشورة، 2015/2014، ص: 195، 196.

(7) Organisation de coopération et développement économique, les études économique de l'OCDE : Indonésie 2015.P : 111. Etude publiée sur le site : http://www.keepeek.com/Digital-Asset-Management/oecd/economics/etudes-economiques-de-l-ocde-indonesie-2015/exploiter-au-mieux-les-ressources-naturelles_eco_surveys-idn-2015-6-fr#page1OP.CIT.

(9) Site officiel du ministère des affaires étrangères indonésien http://www.indonesia-investments.com/business/commodities/crude-oil/item267 .Site visité le: 29/12/2016, à 13.00.

(10) Nicholas Preillon, l'Indonésie. L'agence pour le commerce extérieur indonésien, Mars 2016, Bruxelles, p :04 et 18.

(11) Françoise NICOLAS, L'Indonésie, une économie « décevante ». Ifri-OCP Policy Center Round tables – SESSION II, mai 2015. Article Disponible sur site : https://www.ifri.org/fr/publications/editoriaux/actuelles-de-lifri/lindonesie-une-economie-decevante.

(12) Arif Havas Oegroseno, Alexandre Shoepfer, Indonésie, nouveau grand, Géoéconomie 2013/4 n° 67, p. 141-151.

(13) Dafir amine, la diplomatie économique et l'insertion internationale : le cas de Maroc. Dans : jean- crepin & Soterniamsi & autres, l'Afrique et son développement : réalités complexes et nouveaux enjeux. Ed l'harmattan, France, p: 86.

(14) http//ambaci-ottawa.org/ ?p=5. Mis en ligne le : 24/02/2011, Consulté le 19/08/2016, à 22.00.

(15) لكشف سبل دفع النمو الاقتصادي جمع وزير الخارجية الاندونيسي في 2015/05/02 للقاء شبكة الممثلين الأندونسيين بحضور 132 سفير وقنصل عام وقنصل اندونيسي إضافة إلى الممثلين الدائمين لدى المؤسسات الدولية.

(16) PewartaFardah, OP.CIT.

(17) Site officiel du ministère des affaires étrangères indonésien :https://diplomasiekonomi.kemlu.go.id/en/development-cooperation, visité le 11/12/2016, à 10.00.

(18) نير زهران، إنريك رومان – موري، تادانوري إينوماتا، التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في منظومة الأمم المتحدة. جنيف: الأمم المتحدة، 2011.

(19) Arif Havas Oegroseno, Alexandre Shoepfer, OP.CIT .p: 148.

(20) Site officiel du ministère des affaires étrangères indonésien, http://www.kemlu.go.id/en/kebijakan/kerjasama-multilateral/default.aspx, visité le 10/12/2016, à 10.30.

(21) L'agence pour le commerce extérieur indonésien, OP.CIT.p :26.

(22) David M.Malone, the modern diplomatic mission. In : oxford handbook of modern diplomacy. Oxford university press, UK, 2011 ,135.

(23) Pewarta: Fardah, Op.cit.

(24) G. R. Berridge and Alan James.A dictionary of diplomacy. New York: Palgrave, 2001, p : 38/39.

(25) Site officiel du ministère des affaires étrangères indonésien https://diplomasiekonomi.kemlu.go.id/en/trade, visité le 13/12/2016, à 21.00.

(26) Site officiel du ministère des affaires étrangères indonésien https://diplomasiekonomi.kemlu.go.id/en/investment, visité le 13/12/2016, à 21.00.

(27) Pewarta: Fardah, Indonesia Intensifies Economic DiplomacyTo Boost Growth Jumat, 27 Februari 2015 20:14 WIB.On web site: http://www.antaranews.com/en/news/97922/indonesia-intensifies-economic-diplomacy-, mis en ligne le 27/02/2015, visité le 14/12/2016, à 21.30.

(28) تقرير مناخ الأعمال جوان 2016، على موقع: http://arabic.doingbusiness.org/rankings

(29) Site officiel du ministère des affaires étrangères indonésien : https://diplomasiekonomi.kemlu.go.id/en/tourism, consulté le 02/01/2017, à 12.00.